العرب
الأربعاء 2021/06/23
السنة 44 العدد 12098

بطء الإصلاحات الاقتصادية يُفقد الأردن قدراته التنافسية

الحكومة في حاجة إلى أدوات فاعلة لترجمة خططها واقعيا

يقف بطء الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامجها لإصلاح الاقتصاد حجر عثرة أمام تعزيز أغلب القطاعات الإنتاجية لقدراتها التنافسية، وبات هاجسا أمام معظم الشركات في طريق تحفيز استثماراتها المتراجعة بسبب تكبيلها بمتاهة الضرائب والرسوم، والتي زاد من أوجاعها سوء إدارة الأوضاع رغم كل الجهود المبذولة.

لابد من محفزات جديدة

عمّان - اعتبرت الأوساط الاقتصادية الأردنية أن تقاعس الحكومة عن إدخال العديد من التعديلات على الضرائب والرسوم الجمركية والإسراع في التحول الذكي في مجمل الأنشطة التجارية والصناعية والاستثمارية حدّ من القدرة التنافسية للبلد.

وتدرك الحكومة الأردنية أهمية إيجاد مستوى تنسيق أكبر بين السياستين المالية والنقدية لما للتناغم المطلوب بينهما من آثار إيجابية على استقرار الاقتصاد الكلي بوصفه محفزا أساسيا للتنافسية، لكنها تجد نفسها مكبلة بالكثير من التحديات.

ويتطلب الوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي المنشود خططاً قصيرة وطويلة المدى تتجاوز الحكومات لمعالجة الأزمات واستعادة نسق النمو والتي تمر أساسا عبر تنفيذ إصلاحات ضريبية وجمركية وتغيير التشريعات والقوانين لتسهيل التعافي.

نقاط تفعيل برنامج الإصلاح

- توحيد الإعفاءات الضريبية وخاصة تلك التي تحكمها ضرورات تشجيع الاستثمار
- إعادة النظر في السياسة الجمركية لمساعدة الشركات على تصدير منتجاتها
- حتمية معالجة عجز الحساب الجاري والنهوض بسوق عمّان المالي (البورصة)
- إطلاق صناديق متخصصة لتمويل المشاريع الكبرى التي عجزت الحكومة عن تنفيذها
- تحفيز عملية الاندماج بين المصارف وشركات التأمين وتطوير أدوات السياسة النقدية
- إضفاء قدر أكبر من المرونة بربط أسعار صرف الدينار بسلة من العملات

وأكدت دراسة حديثة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "تنافسية الاقتصاد الأردني 2021" نشرتها الثلاثاء وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) أهمية تسريع خطوات الإصلاح لتحسين تنافسية الأردن التنافسية، والتي تصنف بالمرتبة المتوسطة وفق تصنيفات معظم التقارير الدولية.

وبحسب الدراسة فإن مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية تشير إلى أهمية الإصلاح الضريبي، وإعادة النظر في السياسة الجمركية، ووضع برنامج زمني استرشادي ملزم يضبط انفلات الدين العام، ومراجعة شاملة لنهج السياسة المالية.

كما تشير إلى حتمية معالجة عجز الحساب الجاري والنهوض بسوق عمّان المالي (البورصة)، وإطلاق صناديق متخصصة لتمويل المشاريع الكبرى، وتحفيز عملية الاندماج بين المصارف، وتطوير أدوات السياسة النقدية، وتشجيع شركات التأمين على الاندماج، وإضفاء قدر أكبر من المرونة بربط أسعار صرف الدينار بسلة من العملات.

وجاء تصنيف الأردن عام 2019 في المرتبة 111 من بين 141 دولة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي المرتبة 62 من بين 63 دولة في التقرير السنوي للتنافسية الصادر عن معهد الإدارة الدولي عام 2020، وفي مرتبة مماثلة تقريبا في التقارير الدولية الأخرى.

ويبرز تقرير المجلس كيف أن المؤشرات تأخذ منحى سلبيا تصاعديا كل عام وخاصة من حيث الميزانية السنوية للدولة وكذلك حجم الاحتياطات النقدية وأيضا نسبة الدين العام، وجميعها تعتبر من بين الأعلى على مستوى العالم.

والمفارقة الوحيدة التي أوردتها التقارير هي أن الأردن أفضل دولة في العالم بمقياس نسبة التغير السنوي في التضخم في عامي 2019 و2020.

وتتزايد الضغوط على الحكومة لتوحيد الإعفاءات الضريبية وفق منهجية مستقرة واضحة وبالحد الأدنى من الاستثناءات التي تحكمها ضرورات تشجيع الاستثمار والتنافسية.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي الأخير عن الأردن إلى أن تعدد المناطق الاقتصادية والخاصة وتعدد الأنظمة الضريبية التي تحكمها أدّيا إلى تعقيد النظام الضريبي وتشوهه والذي انعكس سلبا على التحصيل الضريبي وخلق منافسة غير عادلة بين دافعي الضرائب وأضر بمبدأ المنافسة القائمة على تكافؤ الفرص وشكّل منفذا للتهرب الضريبي.

ولذلك فإن الحكومة أمام حتمية تعديل قانوني ضريبة الدخل والمبيعات باعتماد المعايير الموضوعية التي تهتم بعدالة توزيع العبء الضريبي أساسا ومدخلا لعدالة توزيع الدخل، وهو الهدف الأول للضريبة.

كما يتطلب برنامج الإصلاح الضريبي إزالة كافة التشوهات الحالية التي يعاني منها هيكل ضريبة الدخل والمبيعات، الذي تغولت فيه ضريبة المبيعات على ضريبة الدخل لتشكل نحو 71.4 في المئة من هيكل الإيرادات الضريبية فيما لم تكن هذه النسبة تتعدى 44.3 في المئة عام 2000.

ويحتاج الأردن الذي يعاني من أزمة مالية حادة بسبب تراجع محركات النمو إلى تعزيز إدارة الإيرادات الضريبية، وتحسين كفاءة التحصيل لاسيما في تحصيل المتأخرات المتراكمة المستحقة للحكومة، والتوسع باستخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في هذا النطاق.

وركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره على إعادة النظر في السياسة الجمركية ضمن إطار شمولي لمختلف الرسوم والضرائب التي أصبح بعضها يشكل عائقا رئيسيا أمام اجتذاب الاستثمارات والارتقاء بالتنافسية.

وبحسب الدراسة انخفضت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نصف ما كانت عليه قبل عقدين، فيما بقيت نسبة الإيرادات الضريبية ثابتة وكانت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى مجمل الإنفاق العام تتآكل تدريجيا خلال تلك المدّة.

ويرتبط هذا الموضوع بمراجعة شاملة لنهج السياسة المالية من حيث وضع أهداف محددة لتخفيض نسبة العجز المتفاقم في الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة والوحدات المستقلة، وذلك بمراجعة آليات ترشيد النفقات العامة وإجراءاتها والتركيز على الإنفاق الرأسمالي في المشاريع كثيفة الاستخدام للعمالة.

كما يرتبط بإعادة توجيه الدعم إلى مستحقيه، والمعالجة التدريجية لعجز سلطة المياه وعجز شركة الكهرباء الوطنية وإطفاء خسائرهما، والتوسع في استخدام الأنظمة الإلكترونية المساندة، وتعزيز الرقابة المالية المرنة، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي بالالتزام بنشر البيانات المالية وفق المعايير الدولية شهريا دون تأخير.

والأهم من ذلك فإن الخبراء يرون ضرورة إضفاء قدر أكبر من المرونة يربط أسعار صرف الدينار بسلة من العملات تعكس التوزيع الجغرافي لمدفوعات تجارة الأردن الخارجية.

ويعيش الأردن منذ سنوات أزمة اقتصادية مزمنة زاد من حدتها انتشار الوباء، ويرى محللون أن مواصلة تغيير الحكومات لا يعالج الإشكاليات الهيكلية حيث يحتاج دفع النمو إلى إجراءات موجعة.

وشهد الأردن على مدار الأعوام الأخيرة تغييرات متواصلة للحكومات حيث تم تشكيل حكومة هاني الملقي ثم الإطاحة بها عقب حراك شعبي خلال العام 2018، تلتها حكومة عمر الرزاز التي حلت بمقتضى دستوري في علاقة بإجراء الانتخابات في أكتوبر العام الماضي لتأتي بعدها حكومة بشر الخصاونة.

شركات الطيران في بريطانيا تتحدى تحذيرات الإغلاق

لندن - أدى ارتفاع معدل الإصابة بفايروس كورونا في بريطانيا إلى اتساع هوّة الخلاف بين شركات الطيران والسلطات الصحية بشأن قرار الحكومة الإبقاء على عدد من القواعد الأكثر صرامة المتعلقة بالسفر في أوروبا.

ويعتزم مسؤولو صناعة السفر عقد فعاليات الأربعاء في لندن وأدنبرة وبلفاست لجذب الانتباه إلى 195 ألف وظيفة يقولون إنها في خطر بسبب القيود المفروضة على رحلات السفر الخارجية.

ويعدّ هذا الإجراء أحدث خطوة في معركة قطاع الطيران ضد الحكومة بعد أن فرضت السلطات قرارها المثير للقلق في قطاع السياحة برمّته.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن أحد مستشاري هيئة الصحة العامة في بريطانيا، لم تذكر هويته، تحذيراته من أنه ربما تكون هناك حاجة إلى إغلاق رابع هذا العام للسيطرة على الفايروس.

وتضعف هذه الأولويات المتعارضة التوافق السياسي الذي حظي به رئيس الوزراء بوريس جونسون بشأن التعامل مع الوباء، وتسلّط الضوء على صناعة يعمل بها 860 ألف شخص وتوقفت بسبب قواعد الحكومة.

وتسبّب هذا في وضع رئيس الوزراء في مسار تصادمي مع أعضاء البرلمان الذين يشعرون بقلق متزايد إزاء الضرر الذي يلحقه الإغلاق بالاقتصاد.

وفي يونيو الماضي اتخذت ثلاث شركات طيران بريطانية كبرى من بينها بريتش إيرويز إجراءات قانونية ضد قرار الحكومة بشأن ضرورة أن يفرض جميع ركاب الرحلات الدولية الذين يصلون إلى البلاد عزلا ذاتيا على أنفسهم لمدة أسبوعين في إطار جهود التصدي للوباء.

وأحدث الوباء منعطفا في تاريخ السياحة العالمية حيث قوض الطلب على السفر وأجبر شركات الطيران على التوقف، فيما أجّل مصنعون خططا لزيادة الإنتاج حيث تجمع تقارير على أن عمليات ضخ الأموال العامة لن تكون كافية فيما يتعين على القطاع الصمود حتى تحسن الطلب.

وكانت منظمة السياحة العالمية قد قالت في تقرير نشرته في فبراير الماضي إن "عام 2020 كان الأسوأ في تاريخ السياحة" حيث خسر قطاع السياحة العالمي 1.3 تريليون دولار جراء القيود والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها حكومات الدول لوقف انتقال الجائحة.

195
ألف وظيفة في قطاع صناعة السفر ببريطانيا مهددة بسبب إبقاء الحكومة على قيود الإغلاق

والخسائر التي قدّرتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بالسياحة بأنها كانت أكبر بنحو 11 مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 أكدها التقرير السنوي الأخير الذي أصدرته منظمة السياحة العالمية.

وجاء فيه أن تأثير الجائحة كان بالغا على معدل التدفقات السياحية وقفز بخسائر النشاط العالمي إلى مستويات تجاوزت الخسائر التي تكبدها في أعتى الأزمات خلال العقود الماضية بدءا من الآثار الاقتصادية للحروب العالمية ونهاية بأزمة عام 2009.

ورصد تقرير منظمة السياحة العالمية الذي نشرته على موقعها الرسمي انخفاضا في أعداد السائحين على مستوى العالم بنسبة 74 في المئة عن العام السابق حيث استقبلت الوجهات في جميع أنحاء العالم عددا أقل من الوافدين الدوليين.

قفزة في تجارة الصين مع الدول العربية

بكين - كشفت بيانات حديثة نشرتها وزارة التجارة الصينية أن حجم المبادلات التجارية للبلاد مع الدول العربية واصل الارتفاع العام الماضي رغم أزمة وباء كورونا، لتستمر بكين بذلك أكبر شريك لبلدان المنطقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

239.8
مليار دولار حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية والصين بنهاية 2020 رغم الوباء

ونسبت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إلى نائب وزير التجارة الصيني تشيان كه مينغ قوله في بيان إن "حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية وصل إلى حوالي 239.8 مليار دولار في العام الماضي، حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري للمنطقة".

وتراهن بكين على مبادرة الطريق والحزام الجديد التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ في عام 2013 لتطوير التجارة والاستثمارات مع دول المنطقة.

وأوضح تشيان أن الصادرات الصينية إلى الدول العربية بلغت 123.1 مليار دولار في عام 2020، بزيادة تقدر بواقع 2.2 في المئة على أساس سنوي رغم تأثيرات جائحة كوفيد – 19.

وأشار إلى أن حصتي المنتجات الميكانيكية والكهربائية والمنتجات ذات التقنيات الفائقة والحديثة سجلتا زيادة بنحو 6.1 في المئة و3.3 في المئة على التوالي، لتشكلا معا 67.4 في المئة من إجمالي الصادرات.

وتظهر بيانات الوزارة أن رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية بلغ 20.1 مليار دولار حتى نهاية عام 2020، في حين بلغ إجمالي استثمارات الدول العربية في الصين 3.8 مليار دولار، حيث تغطي تلك الاستثمارات العديد من المجالات، مثل النفط والغاز والبنية التحتية والتصنيع والخدمات اللوجستية والطاقة الكهربائية وغيرها.

وبات عدد من المشروعات الاستثمارية الكبرى، مثل منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، مشروعات بارزة لتعزيز التحول والارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي في العصر الجديد.

غزو صيني للأسواق العربية

ارتفاع معدل البطالة يفاقم التحديات أمام الأردن

عمّان - تظهر أحدث المؤشرات صعودا ملحوظا في نسبة البطالة في الأردن، مما يفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمام البلد الذي يكافح للتغلب على أزماته المركبة في ظل محدودية موارده واعتماده المفرط على المساعدات الخارجية.

وتسببت الجائحة في زيادة معدل البطالة في الأردن، حيث يشكل توفير الوظائف للشباب بهدف تحفيز النمو مبعث قلق للحكومة، في الوقت الذي يشكك فيه اقتصاديون بصحة الأرقام الرسمية لمعدل البطالة ويقولون إنها غير واقعية وأكبر بكثير.

وبحسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية فقد أصبح واحد من كل أربعة أردنيين عاطلا عن العمل، وهو ما يمثّل ارتفاعا لمعدل البطالة في البلاد في الربع الأول من العام الحالي إلى حوالي 25 في المئة بسبب الجائحة التي أثرت سلبا على أغلب قطاعات العمل.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة في بيان إن "معدل البطالة ارتفع بمقدار 5.7 نقاط مئوية عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي". وبالمقارنة، كان معدل البطالة للربع الأول من 2020 يبلغ 19.3 في المئة.

وأضافت أن "معدل البطالة للذكور خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ 24.2 في المئة مقابل 28.5 في المئة للإناث وبذلك ارتفع معدل البطالة للذكور بمقدار 6.1 نقطة مئوية، في حين ارتفع للإناث بمقدار 4.2 نقاط مئوية مقارنة بالربع الأول من العام لماضي".

وبيّنت النتائج أن "معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية حيث بلغ 27.8 في المئة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى".

وأشارت النتائج إلى أن "51 في المئة من إجمالي العاطلين عن العمل هم من حمَلة الشهادة الثانوية فأعلى، وأن 49 في المئة من العدد الإجمالي كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي".

وبلغت نسبة العاطلين عن العمل الذكور من حمَلة الإجازات الجامعية فأعلى 25.1 في المئة مقابل 79.6 في المئة للإناث.

وسُجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 16–19 سنة و20–24 سنة، بحيث بلغ المعدل 61.5 في المئة و45.7 في المئة لكلٍ منهما على التوالي.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى المتحدث باسم وزارة العمل محمد الزيود قوله إن "الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تعكس واقع الحال، بالرغم من إجراءات وزارة العمل التي حدت بشكل كبير من تسريح العمالة، بالتعاون مع القطاع الخاص".

وأضاف أن "جائحة كورونا التي أثرت سلبا على القطاعات والأنشطة الاقتصادية ساهمت بارتفاع معدلات البطالة كما هي الحال في معظم دول العالم".

وأكد الزيود أن "تخفيض نسب البطالة يحتاج إلى جهد وطني مشترك بين جميع المؤسسات، إضافة إلى تحفيز البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات التي تولد فرص عمل".

يعاني الأردن بالأساس أوضاعا اقتصادية صعبة فاقمتها قيود وإغلاقات لنحو عام بسبب جائحة كورونا، فقد بلغ معدل الفقر، وفق الأرقام الرسمية في الأردن في خريف 2020، نحو 15.7 في المئة.

وفي ظل إدمان الدولة على الاقتراض، فقد تجاوز الدين العام للبلد 47 مليار دولار بما تزيد نسبته عن 106 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.